

Distr.
GENERALA/CONF.191/3
6 March 2001ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
بروكسل، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١

تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة
الثالث المعني بأقل البلدان نموا عن دورتها الثانية

نيويورك، ٥-٩ شباط/فبراير ٢٠٠١

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفصل</u>
٢	أولاً- التقرير المرحلي المقدم من رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية
٥	ثانياً- الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر
١٩	ثالثاً- مسائل أخرى تتصل بالأعمال التحضيرية للمؤتمر
٢٣	رابعاً- الإجراءات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية
٢٤	خامساً- المسائل التنظيمية
<u>المرفقات</u>	
٢٥	الأول- مقرر بشأن اعتماد الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني
٢٦	الثاني- الحضور

أولاً - التقرير المرحلي المقدم من رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية

١ - قال الرئيس إنه حسبما تقرر في الدورة الأولى للجنة التحضيرية ووفقاً لما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٥، فإن المهمة الرئيسية للجنة تتمثل في إجراء القراءة الأولى لمشروع برنامج العمل (A/CONF.191/IPC/L.4). وكان مشروع موحز مشروع لبرنامج العمل قد قدم إلى مجلس التجارة والتنمية، وأعد مشروع برنامج العمل استناداً إلى ذلك الموجز.

٢ - وتابع قائلاً إنه قد أخذت في الاعتبار على نحو واف نتائج المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة، والتطورات على صعيد السياسة العامة في المحافل المعنية المتعددة الأطراف، والمدخلات من الأنشطة التحضيرية المضطلع بها على الصعيد القطري. وقدمت وكالات منظومة الأمم المتحدة مساهمة فيية.

٣ - وقال إن التحدي الرئيسي يتمثل في تحديد التدابير الوطنية والدولية التي تعتبر أساسية لبلوغ هدف خفض السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتشكل أقل البلدان نمواً محك الاختبار النهائي فيما يتصل ببلوغ هذا الهدف. والمسألة هي كيفية الانتقال من الخطابة إلى العمل. ولا يكفي تحديد الإجراءات؛ بل يتعين على جميع الجهات صاحبة المصلحة الالتزام باتخاذ هذه الإجراءات طوال العقد.

٤ - وأضاف قائلاً إن مشروع برنامج العمل يقترح سياسات وطنية وتدابير للدعم الخارجي تتمحور حول سبعة التزامات. وستستمر أقل البلدان نمواً في تحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع السياسات والإجراءات المحلية اللازمة والتنفيذ الفعال لها. وفي نفس الوقت، يتعين على الشركاء في التنمية أن يساعدوا في تهيئة بيئة خارجية مواتية. وتقوم الشراكة على أساس مبادئ الكرامة الإنسانية والتضامن الإنساني، وتقاسم المسؤولية، والحرية، والديمقراطية، والمساواة، والاهتمام المشترك بالسلام والأمن العالميين، ورفاهية أجيال البشرية المتعاقبة.

٥ - وقال إن مشروع برنامج العمل يشتمل على نهج متكامل وطويل الأمد لتنمية أقل البلدان نمواً. وسيتمثل المحك النهائي لاختبار مدى فعاليته في النجاح في تحسين أحوال معيشة الفقراء، بمن فيهم النساء. ومن شأن إعطاء دور أكبر لقوى السوق والمبادرة الخاصة أن ييسر إلى حد بعيد تحقيق عملية مطردة من النمو الاجتماعي - الاقتصادي والقضاء على الفقر. فالنتائج الملموسة هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى استمرار ثقة الجمهور في الشراكة الإنمائية. ولتسهيل إجراء تقييم موضوعي للنتائج المحققة، يشتمل المشروع على عدد من الأهداف الكمية ومؤشرات أخرى. ويتعلق جزء هام من مشروع برنامج العمل بآليات على جميع المستويات للمتابعة والاستعراض والرصد.

٦- وأضاف قائلاً إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبين أنه مصمم على العمل مع أقل البلدان نمواً لوضع حد لحالة الفقر والحرمان والجوع التي تعاني منها. وستحتاج أقل البلدان نمواً وشركاؤها إلى إظهار الشجاعة وحسن النية والتضامن لتجاوز الوضع الراهن وإضافة قيمة حقيقية إلى التعهد الجماعي لصالح أقل البلدان نمواً.

٧- وقال وزير الدولة للتعاون الإنمائي في بلجيكا إن بلده يشعر بسرور بالغ إذ يستقبل المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في عاصمته. وسيجري الحكم على المؤتمر في نهاية المطاف على أساس مدى مساهمته في تقدم أقل البلدان نمواً نحو بلوغ أهداف التنمية الدولية، مثل خفض نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف، وعكس اتجاه تدهور البيئة، وضمان التعليم للجميع، وكذلك المساواة بين الجنسين في التعليم، وخفض معدل وفيات الرضع والأمهات، وكفالة الصحة للجميع وخفض حالات سوء التغذية. وستتوقف تحقيق هذه الأهداف على الإرادة السياسية للبلدان الفقيرة وشركائها الإنمائيين على السواء. غير أن هناك مجموعة صغيرة فقط من البلدان الغنية قد حققت هدف تقديم ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لصالح البلدان النامية. وأشار إلى أن بلجيكا ليست ضمن هذه المجموعة، ولكنها ستزيد من ميزانية تعاونها الإنمائي بنسبة ٥٠ في المائة خلال السنوات الثلاث التالية، مع مواصلة سياستها لصالح إلغاء ديون أفقر البلدان، وإطلاق معونتها دون قيد وتأييد مبادرة فتح أسواق البلدان الصناعية من طرف واحد، على أن يوضع في الاعتبار أن هذه التدابير ينبغي أن تكون مقترنة بالضرورة بتدابير لمكافحة الفقر.

٨- وأشار نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى حالة التحضير للأحداث السابقة للمؤتمر، فقال إن بعض الأحداث قد جرت بالفعل، وهي '١' اجتماع بشأن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك بناء القدرات البشرية والمؤسسية، لدعم أقل البلدان نمواً في مجال الأنشطة التجارية والأنشطة المتصلة بالتجارة، والذي جرى تنظيمه بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية؛ '٢' الجزء الأول من اجتماع بشأن الاستثمار نظّم في أوصلو بدعم من حكومة النرويج. وسيعقد الجزء الثاني من هذا الاجتماع في بون في آذار/مارس بتمويل من جمهورية ألمانيا الاتحادية. ويجري حالياً الإعداد لعدد آخر من الأحداث السابقة للمؤتمر، وستجري أغليبتها قبل نهاية آذار/مارس ٢٠٠١. ومن هذه الأحداث: اجتماع بشأن الطاقة، بدعم من النمسا، واجتماع بشأن التجارة، بدعم من المملكة المتحدة، واجتماع بشأن السلع الأساسية، بدعم من صندوق السلع الأساسية، واجتماع بشأن الصحة، بدعم من كندا، واجتماع بشأن التعليم، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، واجتماع بشأن مسألة التمايز بين الجنسين، بدعم من جنوب أفريقيا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، واليابان، واجتماع بشأن السياحة، بدعم من إسبانيا. وأعرب عن أمله في أن تساهم توصيات هذه الاجتماعات في النظر في مشروع برنامج العمل وأن تساعد على تسهيل اعتماد ما يمكن إنجازه في المؤتمر.

٩- وقال إن الإطار العالمي الذي يقدمه برنامج العمل ينبغي أن يساعد أقل البلدان نمواً على وضع برامج العمل الوطنية في صيغتها النهائية ومتابعتها بطريقة مبتكرة وجيدة التنسيق وبمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة. كما

أن من شأنه أن يمكن الشركاء الإنمائيين من تشجيع الجهود الفردية الفعالة وجوانب التآزر في إطار التعهد الجماعي لتعزيز التنمية البشرية، والمضي قدما في عملية التحول الهيكلي، والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا.

١٠ - وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تحدث بصفته منظمًا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إن المجموعة قد ساعدت في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا على الصعيد القطري من خلال ثلاثة أنشطة رئيسية: العمل بصورة وثيقة مع أمانة المؤتمر فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر؛ وحشد جهود الأفرقة القطرية للأمم المتحدة لمساعدة أقل البلدان نموا في إعداد برامج عملها الوطنية؛ ومساعدة أقل البلدان نموا على بناء آليات متابعة ورصد فعالة من أجل تنفيذ برامج عملها الوطنية. وأكد أن الجهود التعاونية المتنامية والمتزايدة النجاح على الصعيد القطري فيما بين كيانات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، وشركائها الوطنيين والدوليين قد مهد الطريق لمنظومة الأمم المتحدة لكي تقدم مساهمة متضافرة حقيقية لتنفيذ برنامج العمل العالمي على الصعيد القطري في إطار برامج العمل الوطنية.

١١ - عرض ممثل النرويج نتائج الندوة التي عقدت حول دور القطاع الخاص في تعزيز القدرة الإنتاجية لدى أقل البلدان نموا، وهي الندوة التي نظمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالاشتراك مع حكومة النرويج في أوسلو في الفترة ٢٩-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ فقال إن الندوة أتاحت الفرصة لحكومات أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين وممثلي القطاع الخاص لمناقشة دور القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، في تنمية أقل البلدان نموا. وبحثت الندوة ثلاثة مجالات ذات أهمية حيوية بالنسبة لأقل البلدان نموا وهي: اجتذاب الاستثمارات الإنتاجية عن طريق تحسين مناخ الاستثمار والأعمال التجارية لتعزيز القدرة الإنتاجية في تلك البلدان؛ ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الخدمات الفعالة لتنمية الأعمال التجارية وبواسطة تعزيز الروابط بين الشركات؛ وتمويل المشاريع المحلية عن طريق تحسين مستوى الخدمات المالية ومن خلال أشكال التمويل المبتكرة. وكان ثمة استنتاج عام للندوة هو أنه لكي تعم منافع العولمة على الجميع، لا بد من تمكين شعوب أقل البلدان نموا من استخدام قدراتها بالكامل. وهذا يتطلب قيام أقل البلدان نموا بإعادة تشكيل هياكلها المحلية القانونية والمؤسسية لكفالة تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية المشاريع، كما يتطلب قيام البلدان المتقدمة بإعادة صياغة نهجها إزاء المساعدة الإنمائية والتجارة بحيث يعبر عن شراكة أكثر توازنا وتقاسم الفرص بشكل أكثر إنصافا.

ثانيا - الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر

البيانات العامة

١٢ - وأعاد ممثل جمهورية إيران الإسلامية الذي تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، تأكيد تضامن المجموعة مع أقل البلدان نموا. وأثنى على مشروع برنامج العمل ذي المنحى العملي، والذي يستجيب لمجمل الآراء المعرب عنها منذ بدء العملية. وقال إن النص متوازن فيما يتعلق بمسؤوليات أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين، وكذلك من حيث الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتنمية، وهو يوفر إطارا عمليا وفعالا للمتابعة والتنفيذ. وأعرب عن سروره لأن مؤتمر قمة الألفية قد أيد في إعلانه الختامي الأهداف الواردة في مشروع برنامج العمل، لا سيما فيما يتعلق بتدابير الدعم الخارجي في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار والديون. وأوضح أن المفاوضات التي بدأت مؤخرا تتيح فرصة أخرى لمحاولة العمل بطريقة مختلفة، لدعم أضعف أعضاء المجتمع الدولي، وضمان اندماجهم بطريقة هادفة ومفيدة في الاقتصاد العالمي.

١٣ - وتحدث ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك باسم بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة للاتحاد الأوروبي (إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا) والبلدان المنتسبة (تركيا وقبرص ومالطة)، وكذلك آيسلندا العضو بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، فقال إن أقل البلدان نموا هي شريكة مهمة جدا للاتحاد الأوروبي، حسبما يتجلى في قيام الاتحاد الأوروبي باستضافة المؤتمر. وقد أبرز إعلان الألفية المسؤولية الجماعية من أجل صون الكرامة والمساواة والعدالة على الصعيد العالمي ومن أجل إدارة العولمة لصالح الفقراء للسماح ببلوغ أهداف التنمية الدولية بصورة أسرع، كما أبرز الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وقال إن تحديا معقدا يواجه أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي، وهو ينطوي على أبعاد اجتماعية واقتصادية على السواء. وقد أحرز بعض أقل البلدان نموا تقدما في السنوات الأخيرة، ولكن الوضع الإجمالي يتسم بالفقر والتهميش المتزايدين. وبالنسبة لعدد كبير من أقل البلدان نموا، يتعين مراعاة الاستقرار الاجتماعي وبناء السلام مراعاة تامة عند تناول احتياجاتها. كما أن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أخذت تسبب خسائر مدمرة في عدد كبير من أقل البلدان نموا. ويقترن بهذا وجود اختلال خطير على صعيد التمايز بين الجنسين. فمن بين كل ثلاث نساء، توجد واحدة أمية. كما انخفض مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المقدم لأقل البلدان نموا وهو يبلغ حاليا ما متوسطه نحو ٠,٠٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمانحين بالنسبة لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية. وينبغي النظر إلى المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا لا باعتباره حدثا فحسب بل باعتباره أيضا جزءا من عملية للتنمية عن طريق الحكم السديد، واحترام حقوق الإنسان، وإدارة البيئة، والمساواة بين الجنسين، والسياسات الاقتصادية الكلية السليمة والواسعة النطاق، وما الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به لدعم أقل البلدان نموا، من ناحية أخرى، فيما يتعلق في جملة أمور بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والسياسات التجارية، وتخفيف عبء الديون

للمساعدة في القضاء على الفقر. ومن الأساسي بالنسبة لبرنامج العمل أن يطبق منهاج واسع النطاق وشاملا ويحدد أوجه التآزر والاستراتيجيات والسياسات المترابطة والمتساوقة، على أن يأخذ في الاعتبار برامج العمل الوطنية والبرامج الدولية الأخرى. ويحتاج برنامج العمل إلى ربطه بالعمليات ذات الصلة مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات الأمم المتحدة للتقييمات القطرية، وإطار التنمية الشاملة، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا، وأعمال منظمة التجارة العالمية والعملية الجارية لتمويل التنمية. وستكون هناك ضرورة لوجود آليات ومعايير متابعة فعالة وطنية وإقليمية ودولية.

١٤ - وأشار منسق أقل البلدان نموا (بنغلاديش) إلى أن أقل البلدان نموا قد حددت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة لأقل البلدان نموا، وقال إنه قد سره أن هذه الأولويات قد انعكست في برنامج العمل. وأوضح أن المشروع منظم على نحو يتسم بالابتكار وأنه يوفر أساسا جيدا للمفاوضات. وهو يستحق النظر فيه بطريقة جديدة وشاملة. وستقدر أقل البلدان نموا التأكيد القوي على قضايا المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والوصول إلى الأسواق، مع التأكيد على أهمية البعد الاجتماعي الذي ظهر في العقد الأخير كمسألة ذات أهمية كبرى. ومن المستصوب زيادة التأكيد على بناء القدرات، وكذلك على آليات المتابعة الفعالة لبرنامج العمل، وذلك لمعالجة أوجه القصور التي أعاقت تنفيذ برنامجي العمل السابقين.

١٥ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي للجنة التحضيرية أن تحاول إحراز تقدم سريع نظرا لقصر الوقت المتاح قبل انعقاد المؤتمر، ولكن مع عدم إهمال أي مسائل هامة. وهناك حاجة أيضا إلى استعراض مشاركة ممثلي أقل البلدان نموا في الدورة الختامية للجنة التحضيرية وفي مؤتمر بروكسل.

١٦ - وشدد ممثل مالي، الذي تحدث باسم المجموعة الأفريقية، على أن أفريقيا، ببلدها الـ ٣٣ المنتمية لأقل البلدان نموا، معنية ومهتمة بصفة خاصة بوضع واعتماد برنامج عمل جديد لأقل البلدان نموا. وقد أعيد تأكيد هذا الاهتمام مرات عديدة، ولا سيما في الدورة السادسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ في لومي وفي الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء مالية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في أديس أبابا. وأشار إلى أن أفريقيا تريد أن يكون لبرنامج العمل الجديد أهداف وأولويات واضحة. وينبغي أن تكون الأهداف قابلة للقياس الكمي وموجهة لتحقيق نتائج، وينبغي أن توضع أيضا مؤشرات للأداء. وتصر المجموعة الأفريقية على أن تنعكس الأفكار الواردة في "الاتفاق العالمي مع أفريقيا"، الذي قبله بالفعل عدد كبير من الشركاء الإنمائيين لأفريقيا، في برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا. وختاما، أكد أنه ينبغي أن تكون العملية التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا، بما في ذلك وضع برنامج العمل، عملية تعاونية تضم جميع المشاركين.

١٧- وقال ممثل اليابان إن بلده سيقدم دعمه الكامل للأعمال التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، بما في ذلك وضع برنامج العمل. ومما يؤمل أن يتسم برنامج العمل، الذي يعتبر أحد أهم المبادئ التوجيهية لأعمال المجتمع الدولي لصالح أقل البلدان نمواً، بالواقعية والفعالية حتى يشكل أساساً مفيداً للتعاون بين أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين. وتعتبر المساعدة الإنمائية عنصراً رئيسياً في سياسة اليابان فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، وتقدم اليابان المساعدة إلى البلدان الأفريقية ضمن أقل البلدان نمواً من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل، فإنه من الحتمي أن تشارك أقل البلدان نمواً بنفسها في عملية التنفيذ. وختاماً، فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر، قال إن بلده سيقدم دعماً مالياً لحلقة العمل المعنية بإدماج قضايا التمايز بين الجنسين في صلب المناقشات وهي الحلقة التي ستستضيفها جنوب أفريقيا في آذار/ مارس.

١٨- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه في حقبة تتسم بالنمو الاقتصادي القوي بصفة عامة في شتى أنحاء العالم، من المفارقات المفزعة أن نرى بلدانا تسجل تراجعاً فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وللمجتمع الدولي هدف مشترك يتمثل في معالجة مسألة كيفية تحسين معيشة أكثر من ٦٠٠ مليون من مواطني العالم. وفي هذا الصدد، هناك مواضيع تحتاج إلى دراسة وتشمل منع وتسوية المنازعات المسلحة في أقل البلدان نمواً ومشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأمن مواطني أقل البلدان نمواً، وضمان حقوقهم السياسية، ومشكلة الحكم المسؤول والشفاف والقائم على المشاركة. وستظل الولايات المتحدة مصدراً لرأس المال والمعرفة الفنية وأفضل الممارسات عن طريق التجارة، أو الاستثمار المباشر، أو التبرعات الخاصة الخيرية، أو المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن بلده يرحب بالفرصة التي يتيحها المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً لاستعراض التحديات التي تواجه تلك البلدان في تحسين مستويات معيشتها وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية التي حددتها الأمم المتحدة. وقال إن بلده يعتقد أنه يتعين على برنامج العمل أن يقر بهذه الشروط المسبقة للتنمية المستدامة مثل المجتمع السلمي والصحي والشفاف والقائم على المشاركة، والتي بدونها تتبدد الاستراتيجيات الإنمائية وكذلك المساعدة الإنمائية. وينبغي أن يركز برنامج العمل على المجالات التي تحظى بتوافق آراء دولي، بما في ذلك الأهداف الدولية المتفق عليها، وينبغي أن يؤكد على تهيئة بيئة وطنية بناءة للاستثمار والتجارة والاستخدام الوطني الأكثر فعالية للمساعدة الإنمائية، بدلاً من مجرد الدعوة إلى زيادة المساعدة. ومما يؤمل أن يكون في مقدور برنامج العمل مساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق مستقبل أفضل لشعوبها.

١٩- وقال ممثل تركيا إن أقل البلدان نمواً تمثل جوهر مشكلة التهميش في الاقتصاد العالمي. ومن المهم اتباع نهج جديد لإزاء التعاون الإنمائي الدولي، ويمكن لبرنامج العمل أن يقدم التوجيه الجيد في هذا الصدد. ويمكن للمؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية أن تضطلع بدور هام لتحقيق أهداف المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وينبغي أن ينعكس ذلك في برنامج العمل.

٢٠- وأضاف قائلاً إن العالم يتغير على نحو أسرع من أي وقت مضى، ويتعين أن تستفيد شعوب العالم من هذا التغيير على أساس منصف. ومع تزايد انفتاح التجارة والتدفقات المالية، فإن البيئة العالمية ستصبح تنافسية بدرجة أكبر، ومن الأهمية بمكان تعزيز الأسواق المالية المحلية ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية.

٢١- وقال إن أحد أكبر التحديات يتمثل في القضاء على الفقر عن طريق التنمية المطردة. ويتعين على المجتمع الدولي التصدي لهذا التحدي، ولكن التطورات في هذا الشأن غير مشجعة. فقد انخفضت التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل إلى أقل البلدان نمواً، ويرزح ثلثا أقل البلدان نمواً تقريباً تحت أعباء ديون خارجية لا يمكن الاستمرار في تحملها. وأدى تدهور أسعار السلع الأساسية إلى زيادة إضعاف قدرة أقل البلدان نمواً على خدمة الديون. ولذلك يمكن للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً أن يتبع فرصة جيدة للمجتمع الدولي للتعهد بإنعاش نمو وتنمية أقل البلدان نمواً.

٢٢- وتابع قائلاً إن الأداء السليم للنظام التجاري المتعدد الأطراف لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق كفالة المشاركة الكاملة لجميع البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ورحب بالإعلانات المتعلقة بتحسين وصول الواردات من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، وقال إن بلده سيستحدث تدابير تفضيلية إضافية للوصول إلى الأسواق لصالح أقل البلدان نمواً. وسيواصل في حدود قدراته تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً.

٢٣- وقال ممثل المكسيك إنه ينبغي للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً أن يضع برنامج عمل جديداً يزود الأغلبية العظمى من البلدان بأدوات لتمكينها من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وسعيًا لتحقيق التنمية المستدامة، تواجه أقل البلدان نمواً مشاكل داخلية وخارجية كبيرة لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال العمل الوطني والدولي المتضامن القائم على أساس العدالة والإنصاف. ويتمثل التحدي الأساسي في إقامة شراكة عالمية قوية قائمة على التزامات دولية واسعة النطاق تهدف إلى تقديم الدعم الفعال لأقل البلدان نمواً في جهودها المحلية لتحقيق النمو السريع والمستدام. ويتعين استغلال مزايا التآزر الناتج عن متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في التسعينات، وكذلك عن مؤتمر قمة الألفية الذي دعا إلى خفض حدة الفقر وتوفير مستويات أساسية من التعليم والخدمات الصحية. ويوفر مشروع برنامج العمل أساساً ممتازاً لعمل اللجنة التحضيرية.

٢٤- وقال ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن قيمة مشروع برنامج العمل تكمن في إطاره الشامل. فهو يسلم بالحاجة إلى بلورة رؤية مشتركة وإلى إقامة شراكة على الصعيد القطري. وينسجم النموذج الذي محوره الناس انسجاماً تاماً مع نهج التنمية البشرية المستدامة الذي يتبعه البرنامج الإنمائي. ويشدد النهج القطري على الحاجة إلى الإصلاح من جانب أقل البلدان نمواً وإلى مزيد من التنسيق من جانب الشركاء الإنمائيين. ويولي برنامج العمل الاهتمام الواجب لمسائل الحكم السديد ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية. ويعد البرنامج الإنمائي، بوصفه الوكالة الرائدة للمناقشة التفاعلية بشأن الحكم السديد، ١٠ ورقات لتقديمها إلى المؤتمر.

٢٥- ويقتضي خفض معدل الفقر البشري بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ الإسراع بالنمو. وهذا يشمل توسيع مصادر النمو وزيادة معدلات الاستثمار والمدخرات المحلية إلى حد كبير. ويعتبر التوسع في التجارة أمرا أساسيا، ويلزم التركيز بصفة خاصة على تحرير تجارة المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو. وستكون إتاحة الوصول التام إلى الأسواق أمام أقل البلدان نموا مكملا ضروريا لتخفيف عبء الديون. وتشمل التحديات الرئيسية الأخرى التي تواجه أقل البلدان نموا التمكن من الحصول على وسائل نقل الطاقة الحديثة الميسورة المنال، والتغلب على فجوة التكنولوجيا الرقمية، والتصدي لوباء الإيدز، والتعامل مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

٢٦- وهناك حاجة إلى نهج جديدة لحل المشاكل القديمة. وتعتبر العولمة والتوسع في التجارة في صالح النمو شريطة وضع سياسات محددة بعناية وإيلاء الاهتمام لأثرها الاجتماعي. ومما يؤمل أن يتيح المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا للمجتمع العالمي فرصة بناء اتفاق جديد مع البلدان التي تعاني الفاقة الشديدة.

٢٧- وقالت ممثلة البرازيل إن بلدها يشارك إلى أقصى حد ممكن في الجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نموا. وفي سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشترك البرازيل حاليا في مشاريع تعاون في البلدان الأفريقية الخمسة الناطقة بالبرتغالية - وهي أنغولا، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وموزامبيق. وتشمل هذه المشاريع التعاون التقني والعلمي والتكنولوجي والتعاون التعليمي والتعاون في مجال بناء القدرات والتدريب المهني. ويمكن دعم وتعزيز هذا التعاون من جانب الأمم المتحدة والجهات المانحة. غير أنه ينبغي للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا أن يسلم بأن المسؤولية الرئيسية عن النهوض بأقل البلدان نموا تقع على البلدان المتقدمة النمو نظرا لقدرتها على المساهمة.

٢٨- وقال ممثل نيجيريا إنه من السهل وعد أقل البلدان نموا بالنعيم، ولكن الواقع أنهما لا تملك القدرة على بلوغ ذلك. وقد بين برنامج العمل للتسعينات ما هو متوقع من أقل البلدان نموا ولكنه لم يشر إلى ما ينتظر من شركائها الإنمائيين تقديمه، والآن يحدد مشروع برنامج العمل المعروض على اللجنة التحضيرية بكل دقة ما يتوقع من أقل البلدان نموا القيام به ولكنه لا يشير إلى ما هو منتظر من الشركاء الإنمائيين إلا بصورة عامة جدا. ولذلك فإن هناك نفس الخطر المتمثل في عدم تحقيق النتائج المرغوبة. وفي مجال الديون، كانت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إيجابية للغاية، ولكنها لم تحدث الأثر المنشود. وفي مجال الفقر، ما فتئ القضاء على الفقر هدفا معلنا منذ أمد بعيد، ولكنه لم يتحقق. ولذلك يؤمل أن يعنى المؤتمر الثالث بالتفاصيل وأن يسفر عن نتيجة أفضل مما أسفر عنه المؤتمران السابقان.

٢٩- وقال ممثل الصين إن مشروع برنامج العمل هو أساس جيد للمناقشة. وأشار إلى أن التسعينات قد شهدت تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية، وتراكم الديون، وهبوط أسعار السلع الأساسية، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية لأقل البلدان نموا لم تحرز تقدما، ولم يكن أداء برنامج العمل للتسعينات مرضيا، حيث لم يتم بلوغ الكثير من

الأهداف. ومن ثم ينبغي أن يتضمن مشروع برنامج العمل تقييما للبرنامج السابق بغية الاستفادة من التجربة السابقة. وفيما يتعلق بهيكل مشروع البرنامج، ينبغي أن يكون التركيز الرئيسي على أثر العولمة، وتخفيف وطأة الفقر، وتمويل التنمية، ولذا ينبغي أن يبدأ البرنامج بالمساعدة الإنمائية الرسمية ثم الديون والتجارة والاستثمار. وينبغي اختصار حجم الالتزام ١ الحالي ودجمه في الالتزام ٢. ويركز مشروع البرنامج تركيزا مفرطا على السياسة العامة المحلية، مما يفضي إلى عدم توازن بين الإجراءات المحلية والدولية. وبينما يجب على أقل البلدان نموا أن تعتمد أساسا على جهودها الذاتية، فإن السبب الرئيسي لمشاكلها يكمن في البيئة الخارجية، ولذا يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بالتزاماته في ذلك الصدد، ولا يقيم مشروع البرنامج توازنا جيدا بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية. وينبغي أن يؤكد برنامج العمل القضايا الاقتصادية لأن النمو الاقتصادي هو شرط أساسي للتنمية الاجتماعية. وفيما يتعلق بالحكم السديد، ينبغي أن يعنى برنامج العمل بدرجة أكبر بالحكم على النطاق العالمي ولا ينبغي أن يكون الحكم السديد شرطا مسبقا للتعاون الإنمائي. ولقد ساعدت الصين دوما أقل البلدان نموا، بقدر ما تسمح مواردها، باعتبارها هي نفسها بلدا ناميا، وهي تناشد البلدان الأخرى أن تحذو حذوها، لا سيما عن طريق إلغاء الديون.

٣٠- وأيد ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشروع برنامج العمل المقترح وأوصى به جميع الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نموا. وأشار إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة سيصدر في ذلك اليوم تقرير الفقر في المناطق الريفية لعام ٢٠٠١. والرسالة الرئيسية الأولى التي يتضمنها التقرير هي وجوب الاعتراف في المقام الأول، في أي جهد مبذول لتخفيف وطأة الفقر عموما، بما للفقر في المناطق الريفية من أهمية مركزية. والرسالة الرئيسية الثانية هي الحاجة إلى إدراك أن معظم فقراء المناطق الريفية يعتمدون في سبل رزقهم على الزراعة والأنشطة المتصلة بها. ومن أجل تحقيق تخفيف وطأة الفقر بصورة أسرع، من الضروري عكس اتجاه التناقص في تدفق الموارد نحو التنمية الزراعية والريفية الذي شهده تمويل التنمية على مدى الـ ٣٠ عاما الماضية. وثالثا، يستعرض التقرير بتعمق أربعة مواضيع لها تأثيرها على الظروف المادية لفقراء المناطق الريفية، وهي الأصول والتكنولوجيا والسوق والمؤسسات. وأوضح أن تعزيز وصول الفقراء إلى هذه العناصر الأربعة هو شرط أساسي للنجاح في تخفيف وطأة الفقر بصفة عامة وفي المناطق الريفية بخاصة، لا سيما في أقل البلدان نموا. وأخيرا، يعتقد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن تدابير تخفيف وطأة الفقر يجب أن تركز على زراعة الحيازات الصغيرة باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية بالنسبة لسكان المناطق الريفية.

٣١- وقال ممثل البنك الدولي إن مشروع برنامج العمل يوفر أساسا متينا للمضي قدما. وفيما يتعلق بالتقرير الذي أعده الفريق الرفيع المستوى، قال إن البنك الدولي يوافق على التشخيص الذي أجراه الفريق غير أنه يرى أن النتائج التي خلص إليها متشائمة تشاؤما لا داعي له. فمع الأخذ بعملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، يمكن لأفقر البلدان أن تملك قدرا أكبر من زمام المبادرة في برامج سياستها العامة. ورغم انخفاض مجموع تدفقات

المعونة، فإن فرصة اجتذاب المزيد من المعونة عن طريق اعتماد سياسات سليمة هي فرصة كبيرة في الوقت الراهن. ومن الأمور المشجعة تزايد عدد المبادرات الرامية إلى إعفاء صادرات أقل البلدان نمواً من الرسوم الجمركية ومن الخضوع لنظام الحصص. فضالة حصة أقل البلدان نمواً من التجارة العالمية تعني أن التكلفة الحقيقية التي ستتحملها البلدان المرتفعة الدخل والبلدان النامية الأخرى ستكون ضئيلة. ومما يستحق التشجيع أيضاً الاهتمام القوي الذي أبداه مؤخرا عدة شركاء إثمائيون بجعل الإطار الموحد للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة ولاية ممولة. وعلى أقل البلدان نمواً نفسها أن تتخذ خطوات فعالة للاندماج في الاقتصاد العالمي، ولعل بداية هذا الاندماج تكمن في إدراج فصول متعلقة بالتجارة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. كما أن تأجيل سداد الديون أو إلغائها غير المشروط قد لا يكون في مصلحة البلدان المدينة على المدى البعيد. ومن الضروري إدراج تخفيف عبء الدين في برامج المساعدة الخارجية التي تتمحور حول الحد من الفقر واستراتيجية النمو.

٣٢ - وقال ممثل صندوق النقد الدولي إنه يتفق مع البيان الذي أدلى به ممثل البنك الدولي وبخاصة في إشارته إلى تخفيف عبء الديون. وإن مؤسسته تقرر تشديد مشروع برنامج العمل على مسائل مثل استقرار الاقتصاد الكلي، وبناء القدرات، وتدفق الاستثمارات الخاصة، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، والمخدرات. وفيما يتعلق بتخفيف عبء الديون، بذل المجتمع الدولي جهداً كبيراً في ذلك الصدد. وصندوق النقد الدولي من جانبه لم يؤدي الدعوات إلى إلغاء جميع الديون أو تأجيل دفعها، بل لقد أثر تعزيز تخفيف أعباء الديون واستخدام الموارد المحررة عن طريق تدابير تخفيف عبء الديون في برامج لتخفيف وطأة الفقر. والصندوق يقدم إلى أقل البلدان نمواً مساعدة تقنية واسعة النطاق يزداد توجيهها صوب تخفيف وطأة الفقر. وهو يشارك بنشاط في الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وأخيراً، فيما يتعلق بصلة المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً بالمؤتمر المقبل المعني بتمويل التنمية، من المهم الموازنة بين الآراء بشأن القضايا المشتركة بين المؤتمرين.

٣٣ - وقال رئيس الجمعية العامة إن العمل الجماعي للجنة التحضيرية يجب أن يولد شعوراً مجدداً للأمل لدى حوالي سبعمائة مليون نسمة في أقل البلدان نمواً. ويجب أن تفضي العملية التحضيرية إلى إجراءات محددة تساعد حقاً في تحريرها من براثن الفقر المدقع والحرمان. ويعد هذا جزءاً حيوياً من الكفاح المشترك لتخفيض عدد من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ - وهو هدف أعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيده في جمعية الألفية. وتقع المسؤولية الأولى عن بلوغ هذا الهدف على عاتق أقل البلدان نمواً. غير أن عزم المجتمع الدولي، وخاصة البلدان الصناعية، على تكثيف جهودها دعماً لأقل البلدان نمواً يعتبر أساسياً من أجل النجاح. وقد فصل إعلان الألفية بوضوح الإجراءات التي يجب أن تتخذ في ثلاثة مجالات حيوية، وهي التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والديون، حيث يمكن أن يحدث الدعم الخارجي تأثيراً كبيراً. والجدير بالذكر أن السياسات والإجراءات التي يتضمنها برنامج العمل تستند إلى القيم العالية المكرسة في إعلان الألفية، وهي: التضامن وتقاسم المسؤولية والحرية والديمقراطية والمساواة والاهتمام المشترك بالسلم والأمن الدوليين، ورفاه الأجيال المقبلة. وتدل استضافة

الاتحاد الأوروبي للمؤتمر الثالث على استعداد الشركاء الإنمائيين لمواصلة الوفاء بالتزامهم الجماعي بمكافحة الفقر في أقل البلدان نمواً. وحث رئيس الجمعية العامة جميع الجهات صاحبة المصلحة على تجاوز المواقف المتصلبة وتخطي الوضع الراهن. وأخيراً قال إن وجود آليات فعالة لتنفيذ ومتابعة برنامج العمل على جميع الأصعدة، وبخاصة اشتراك منظومة الأمم المتحدة، سيكون أمراً بالغ الأهمية.

٣٤- وقال ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إن المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً هو حدث يتسم بأهمية بالغة، حيث أن تخفيف وطأة الفقر وجعل العولمة في خدمة الفقراء هما أكبر تحديين يواجهاننا اليوم. ويمكن للعولمة أن تهيئ الظروف للنمو المستدام، ولكن تكاليف ومنافع العولمة غير موزعة بالتساوي. ويعد إهمال الصناعة كقوة محرّكة للتنمية أحد أسباب الركود الاقتصادي لأقل البلدان نمواً وتهميشها، ولذلك فإن التركيز على القدرة الإنتاجية في مشروع برنامج العمل هو موضع ترحيب. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى زيادة ذلك التركيز، لأن تعريف العولمة ضيق للغاية ويغفل عولمة الإنتاج، وسيوفر برنامج العمل إطاراً إنمائياً متعدد القطاعات وسيتوقف نجاحه على تفاعله مع خطط العمل الوطنية.

٣٥- وقال ممثل جمهورية كوريا إن التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً لا تزال تحظى بالأولوية العليا في السعي إلى تحقيق النمو العالمي الطويل الأجل، ولكن الجهود المختلفة التي بذلها المجتمع الدولي لمساعدة أقل البلدان نمواً لم تؤد حتى الآن إلى تحقيق النتائج المنشودة. ومن ثم لا يزال مبدأ تقاسم المسؤولية والشراكة المعززة صالحين للتصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في عالم اليوم. وتواجه أقل البلدان نمواً صعوبات كثيرة في تعبئة الموارد المحلية، ويعد تدفق الموارد الخارجية إليها، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، أمراً أساسياً. وينبغي إيلاء أولوية عليا في الاستراتيجية الإنمائية لأقل البلدان نمواً لتنمية الموارد البشرية وبناء الهياكل الأساسية، وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي للاستثمارات الطويلة الأجل. ويجب أيضاً اتخاذ التدابير اللازمة لرأب فجوة التكنولوجيا الرقمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وقال إن المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية من أجل تنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية، وإن بلده يبذل جهوداً متواصلة لزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، خاصة في مجال تنمية الموارد البشرية. وأخيراً، قال إنه مما يؤمل أن يقدم المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً استراتيجيات فعالة ومبادئ توجيهية للتصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في العقد الأول من الألفية الجديدة.

٣٦- وأكد ممثل منظمة التجارة العالمية أن منظمته تؤيد الأهداف والمبادئ الواردة في مشروع برنامج العمل. وقال إن بلوغ هدف تخفيض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو هدف متفق عليه دولياً، يقتضي بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في أقرب وقت ممكن لكفالة أن يظل نظام التجارة مفتوحاً، وأن تظل الحماية منحسرة، وأن تستطيع جميع البلدان معالجة الاختلالات الحقيقية أو المتوقعة في نظمها.

وينبغي أن تستند الجولة الجديدة إلى جدول أعمال إنمائي يعالج شواغل جميع الأعضاء. ومن الضروري أيضا تحقيق توافق آراء يؤدي إلى تحسين ظروف أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، ترى منظمة التجارة العالمية أن برنامج العمل ينبغي أن يكون أداة استراتيجية حيوية للتنمية، مع اعتبار مجالات العمل ذات الأولوية المتعلقة بالتجارة جزءا متما لها. وبإمكان منظمة التجارة العالمية أن تقدم إلى المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا بحثا محددة في خمسة مجالات هي: '١' كفالة تضمين ورقات استراتيجية تخفيف وطأة الفقر فصولا تتعلق "بالتكامل التجاري"؛ و'٢' إدخال تحسينات كبيرة على فرص وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق؛ و'٣' تقرير عن حالة انضمام أقل البلدان نموا؛ و'٤' الإطار المتكامل الجديد الذي سيحسن فرص إيصال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا؛ و'٥' الإدماج المؤسسي لأقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٣٧- وقال ممثل كوبا إن هناك اختلالا واضحا في صياغة الالتزامات في مشروع برنامج العمل حيث إن الواقع الاقتصادي لأقل البلدان نموا لا يراعى حقا. وأوضح أن برنامج العمل يتناول مسألة الديون الخارجية بطريقة سطحية دون أن يتعمق في بحث جذور المشاكل. فالديون الخارجية لا يمكن أن تسدد وبالتالي يجب إلغاؤها. وهي ديون متعذرة السداد ولكنه تم سدادها مرات ومرات. وقد أُلقيت على كاهل أقل البلدان نموا مطالب وشروط جديدة بينما خففت إلى حد بعيد المسؤولية عن كاهل البلدان المتقدمة. وإذا لم تتمكن البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، من الاستفادة من العولمة، فستكون قد خسرت معركة. ويلزم توفر "جرعة" كبيرة من الإرادة السياسية من أجل عكس اتجاه العمليات الاقتصادية الكلية الراهنة التي تضر بأقل البلدان نموا. وإذا استمر المجتمع الدولي في استخدام نفس النهج الخطابي، فلن يتم احراز أي تقدم ذي شأن وسيظل يستعرض على مدى عشر سنوات التزامات لم يتم الوفاء بها ووعودا لم تحقق.

٣٨- وقال ممثل موريتانيا إن برنامج عمل أقل البلدان نموا للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ ينبغي أن يستند إلى تشخيص شامل وموضوعي للحالة الراهنة في أقل البلدان نموا وأن يستخلص الدروس من التجربة الماضية. فالتسعينات شهدت المزيد من التهميش لأقل البلدان نموا إذ لم تتمكن هذه البلدان من الاستفادة من العولمة، رغم الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها. وفي الوقت ذاته، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضاً مطرداً. وينبغي أن يسفر المؤتمر عن التزامات واقعية وآلية تنفيذ فعالة. ويشكل مشروع برنامج العمل المعروض أساساً جيداً للمناقشة. غير أنه ينبغي مراجعة هيكل الالتزامات بغية مراعاة الأهداف الرئيسية لأقل البلدان نموا على وجه أفضل. وينبغي أن تكون الالتزامات أكثر توازناً من حيث الإجراءات التي يتعين أن تتخذها أقل البلدان نموا من جهة والإجراءات التي يتعين أن تتخذها الشركاء الإنمائيون من جهة أخرى.

٣٩- وقال ممثل الجزائر إنه رغم الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي بادر إليها العديد من أقل البلدان نموا وإجراءات الدعم التي اتخذها بعض الشركاء الإنمائيين، فإن الحالة الاقتصادية لأقل البلدان نموا لم تتحسن خلال

التسعينات. ويلزم بالتالي استخلاص الدروس من تجربة العقد الماضي لوضع استراتيجيات جديدة ذات أولويات جديدة. وقال إن وفده يؤيد بقوة وضع برنامج عمل جديد يستند إلى شراكة دينامية قادرة على تعزيز النمو والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، ومكافحة الفوارق وإدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يعبئ برنامج العمل الجديد المزيد من الموارد لأغراض التنمية عن طريق زيادة الادخار المحلي والدعم المالي الدولي. كما ينبغي أن يلغي المجتمع الدولي الدين الخارجي لأقل البلدان نموا.

٤٠ - وقال ممثل منظمة العمل الدولية إن منظمته تؤيد تأييدا تاما مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وهي تعتقد بأنه لا ينبغي للمؤتمر أن يكتفي بتجميع قائمة طويلة من المتطلبات بل يجب العمل من أجل اتخاذ تدابير ملموسة. فمشروع برنامج العمل بشكله الحالي لا يعالج بما فيه الكفاية دور العمل وخلق فرص العمل في الحد من الفقر والقضاء عليه. واستنادا إلى بيانات منظمة العمل الدولية، سيلتحق ما يقارب ٥٠٠ مليون شخص بسوق العمل خلال العقد الذي يشمل البرنامج، وسيأتي ٨٠ في المائة من طالبي العمل من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، فإن ثلث القوة العاملة في أقل البلدان نموا لا تزال تعيش على ما يقل عن دولار واحد في اليوم. وليس من المبالغة في شيء التأكيد على أهمية العمل وخلق فرص العمل في هذه الظروف. وستقدم منظمة العمل الدولية عددا من التقارير إلى المؤتمر، وهي ترى في هذا الصدد ضرورة توسيع نطاق موضوع هذا الحدث المتعلق بـ "تنمية الموارد البشرية" ليشمل موضوع "العمل الكريم للحد من الفقر" الذي يجمع بين مسائل خلق فرص العمل وتوفير المهارات والحماية الاجتماعية.

٤١ - وأكد ممثل النرويج على أن ترجمة توافق الآراء الناشئ بشأن تعزيز دور القطاع الخاص في العملية الإنمائية إلى إجراءات عملية سيكون مهمة هامة من مهام المؤتمر. فكل بلد يتحمل المسؤولية الأولية عن تنميته، ولا بد من أن يهيئ ظروف السلم والاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان والإدارة السليمة للاقتصاد الكلي. وينبغي أن تكون الالتزامات الواردة في برنامج العمل موجزة ومركزة وموجهة نحو تحقيق النتائج، ومستندة إلى مؤشرات وأطر زمنية. وقال إن النرويج تؤيد التشديد على التنمية الاجتماعية، ولاسيما في مجال الصحة، وفي هذا الصدد، يلزم التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتباره مسألة إنمائية أساسية في أقل البلدان نموا. ويلزم بذل المزيد من الجهود في مجالات تخفيف عبء الدين، والنظام التجاري المتعدد الأطراف، والمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية. وأخيرا، وفيما يتعلق بعملية المتابعة بعد المؤتمر، يقترح أن تتم معالجة هذه المسائل بصورة غير رسمية في البداية لربما في إطار حلقة عمل تعقد قبل الدورة الثالثة للجنة التحضيرية.

٤٢ - وقال ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان إن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا يشكل وسيلة هامة لاستصدار إجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف قمة الألفية وغيرها من مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة. وقال إن الصندوق ملتزم تماما بهذه العملية. وهو يركز في أعماله المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية تركيزا

كبيراً على أقل البلدان نمواً والمساواة بين الجنسين. ولتحسين القدرة الاستيعابية داخل البلدان في أقل البلدان نمواً، سيعزز الصندوق وجوده الميداني لتسريع وتيرة بناء القدرات ونقل المهارات والدراية التقنية. وتسترشد الاستراتيجية العامة للصندوق بنتائج المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وبعملية استعراضه. وقد شمل برنامج العمل الالتزامات والإجراءات التي تتناول قضايا السكان والصحة الإنجابية فضلاً عن ضرورة تمكين المرأة في أقل البلدان نمواً. وسيساهم الصندوق باقتراحات ترمي إلى تعزيز هذه الجوانب.

٤٣ - وقال ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إن بلدان آسيا والمحيط الهادئ عقدت مؤخراً اجتماعاً رفيع المستوى ستحال توصياته إلى اللجنة التحضيرية. ويعتبر مشروع برنامج العمل محدداً وشاملاً، فهو يحدد القضايا الرئيسية والأهداف والغايات. غير أنه لم يتم توضيح الموارد المطلوبة لبلوغ الأهداف، كما أن وسائل كفالة المشاركة ليست واضحة. وقال في النهاية إنه ينبغي أن يكون لبرنامج العمل الوضع القانوني الملائم، وأنه ينبغي التصديق عليه على الصعيد القطري.

٤٤ - وقال ممثل ملديف إن بلده يولي اهتماماً بالغاً لمشروع برنامج العمل، وإنه فرغ من إعداد مشروع برنامج عمله الوطني. وتولي ملديف أهمية خاصة للتجارة في السلع الأساسية، والترتيبات التجارية الإقليمية، وتخفيف التأثير بالصددمات الطبيعية، وحماية البيئة وتعبئة الموارد المحلية. وتحتاج تلك المجالات كلها إلى مزيد من العناية والتركيز. وتعد حماية البيئة أهم القضايا الحيوية بالنسبة لملديف. فإن كان لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً أن يسفر عن نتائج ملموسة لصالح تلك البلدان، فعليه أن يضع برنامج عمل يعالج مشاكلها الإنمائية العديدة. ويجب أن يفيد ذلك البرنامج من تجارب الماضي، وأن يتضمن تدابير عملية لها أهداف واضحة ونتائج قابلة للقياس. ويعد توافر روح الشراكة الحقيقية بين أقل البلدان نمواً والبلدان المتقدمة النمو شرطاً أساسياً للنجاح.

٤٥ - وقال ممثل الاتحاد البريدي العالمي إن الخدمات البريدية لا يلتفت إليها في معظم الأحيان، ولكنها تشكل في الواقع جزءاً أساسياً من الهياكل الأساسية لكل بلد. وحتى اليوم مع التطور السريع للاتصالات الإلكترونية، لم تقل أهمية الخدمات البريدية، بل إن هذه الخدمات تشكل في كثير من الأحيان شبكة الاتصال الوحيدة في المناطق الريفية. والخدمات البريدية في حالة تأخر شديد في أقل البلدان نمواً، وينبغي التصدي لهذه المسألة في برنامج العمل في إطار الالتزامين ٣ و ٤. أما المعونة التي يقدمها الاتحاد إلى أقل البلدان نمواً فهي في ازدياد مستمر، والواقع أن المنظمة تولي الأولوية لهذه البلدان.

٤٦ - وقال ممثل مركز التجارة الدولية إن لمنظمتها خبرة تمتد لعشرات السنين في تصميم البرامج الرامية إلى تسخير ما للصادرات من قوة لتخفيف حدة الفقر، لا سيما لدى مجموعات صغار المنتجين في المناطق الريفية. والمنظمة مستعدة لوضع خبرتها تحت تصرف أقل البلدان نمواً من خلال آليات ملائمة ضمن إطار برنامج عمل أقل

البلدان نموا. ومركز التجارة الدولية ملتزم بالتحديد بتحقيق نتائج ملموسة لصالح أقل البلدان نموا في ظل الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة ومن خلال اجتماع المائدة المستديرة لقطاع الأعمال الذي سينظم كجزء من المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا. فمن شأن المداورات التي ستتم في إطار اجتماع المائدة المستديرة أن تقدم إسهامات مفيدة للمناقشة المتعلقة بموضوع التجارة. وهو يرى أنه يمكن تعزيز برنامج العمل عن طريق التصدي مباشرة للقضايا المتصلة بفتح أسواق جديدة في بيئة تنافسية من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص ومن خلال اتباع نهج شامل تجاه تنمية التجارة.

٤٧- وقال ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إن منظمته ملتزمة التزاما قويا بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وإنها ستنهض بمقاصده بالتعاون مع جميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ويشكل مشروع برنامج العمل إطارا ممتازا للعمل، ولكن المنظمة ما زالت قلقة بشأن تغطية دور الزراعة التي تشكل الدعامة الأساسية لنحو ٧٠ في المائة من الفقراء المقيمين في المناطق الريفية الذين أعد مشروع البرنامج من أجلهم. وفي هذا الصدد، تشعر منظمة الأغذية والزراعة بأن بناء القدرات في مجال الصناعات الزراعية، وزيادة الاستثمارات والمساعدات الخارجية في القطاع الزراعي، وتحقيق توازن أفضل بين التنمية الريفية والأمن الغذائي، وهي مسائل تستحق زيادة التطرق إليها في نص برنامج العمل. ويمكن أيضا أن ينصب التركيز في مجال تخفيف عبء الديون، من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على تعزيز الزراعة المحلية وإنتاج الأغذية.

٤٨- وأعرب ممثل مركز موارد الشركات في المحيط الهادئ، الذي تحدث باسم المنظمات غير الحكومية، عن تقديره لبرنامج العمل كعملية. وفيما يتصل بالديون، قال إنه ينبغي اتخاذ قرار بتأجيل دفع أقساط خدمة الدين المستحقة على أقل البلدان نموا، وينبغي بعدئذ إلغاء كل ديون هذه البلدان. وينبغي تعزيز تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، وينبغي وضع معايير متفق عليها تحكم جودة المعونة وفعاليتها. وفيما يتصل بالتجارة، قال إنه ينبغي أن تعامل البلدان الفقيرة معاملة خاصة وتفضيلية، وينبغي أن تتمتع جميع منتجات أقل البلدان نموا بدخول أسواق البلدان المتقدمة النمو معفاة من الرسوم والجمارك.

٤٩- وأضاف قائلاً إنه تم تهميش ممثلي المجتمع المدني عند الإعداد للمؤتمر، وأن هؤلاء في حاجة إلى الحصول على دعم من الأمم المتحدة والجهات المانحة. وينبغي أن يراعى عقد جولة ثانية لاعتماد المزيد منهم. وفيما يتعلق بمضمون برنامج العمل، قال إن حقوق الإنسان تعد أساسا للسياسة الإنمائية، وينبغي إدراجها على النحو الملائم في الإسهامات القطرية. ويرتبط السلام والحكم السديد ارتباطا وثيقا بالتنمية والقضاء على الفقر، والحكومات مسؤولة عن معالجة مظاهر الظلم التي تؤدي إلى نشوء النزاعات. وينبغي في هذا الصدد أن يتم فرض حظر كامل على استيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المناطق التي تعاني من الصراعات العنيفة. ولا بد من التشديد،

فيما يتصل بالهياكل الأساسية، على تلك الهياكل التي لها تأثير مباشر على الارتقاء بمستوى معيشة الفقراء لا سيما في المناطق الريفية. أما عن مسألة العولمة الأوسع نطاقا، فقد قال إن التدابير التقنية المتخذة لجعل العولمة ملائمة للتنمية غير كافية؛ ويجب معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالعدالة الاقتصادية العالمية. وقال في النهاية إنه يجب على الحكومات في أقل البلدان نموا وفي الشمال أن تتحمل مسؤولية كفالة اتخاذ تدابير فعالة لصالح أقل البلدان نموا.

٥٠ - وقال ممثل اللجنة التوجيهية الدولية الذي تحدث بالنيابة عن المنظمات غير الحكومية إنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون الديمقراطية وأن التنمية لا تحدث فقط من خلال مبادرات القطاع الخاص وحدها. وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مكونا أساسيا من مكونات تمويل التنمية، ولا سيما تمويل التعليم العام والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. كما يجب الإفراج عن الموارد من خلال إيجاد حل عاجل لأزمة الديون، وينبغي للمؤتمر أن يدعو إلى الإلغاء التام لجميع الديون، الثنائية والمتعددة الأطراف، المستحقة على أقل البلدان نموا. كما ينبغي للبلدان المتقدمة أن تقوم دون إبطاء بإتاحة إمكانية وصول جميع صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية.

٥١ - وأضاف قائلا إن أقل البلدان نموا يجب أن تتحمل المسؤولية عن تنميتها وإلا فسيقوض المفهوم الذي يعتبر أن الناس هم محور التنمية. وقد وضعت مؤتمرات الأمم المتحدة على مدى السنوات العشر الأخيرة جدول أعمال لتحقيق السلم والعدالة والتنمية، وينبغي للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا أن يعمل انطلاقا من جدول الأعمال هذا. وينبغي الربط على نحو وثيق بين المؤتمر المعني بتمويل التنمية والمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا. فهذا المؤتمر الأخير معني بجميع البلدان ومسؤولياتها إزاء أقل البلدان نموا. ويجب على أولئك الذين تتوفر لديهم القدرة على اتخاذ إجراءات في هذا الشأن أن يفعلوا ذلك، كما هو الحال مثلا في مجال تغير المناخ. وأخيرا، قال إن مما يؤمل أن يتم على وجه السرعة توضيح طرائق مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمر.

التقرير عن الاستعدادات القطرية الوطنية

٥٢ - أشار نائب الأمين التنفيذي للمؤتمر إلى تعبئة المساهمات الوطنية من أجل المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا فشدد على تنوع مشاكل التنمية التي تواجه مختلف البلدان المدرجة في فئة أقل البلدان نموا ولكنه قال إن هناك في الوقت نفسه عددا من الخصائص المشتركة فيما يتصل بقضايا التنمية وطرائق التعاون فيما بين هذه البلدان. وأوضح أن الأمانة التنفيذية قد أجزت تحليلا للبرامج القطرية الـ ٤٢ (٢٠٠١-٢٠١٠) وأنه تم إعداد "خلاصة وافية بالمعوقات الرئيسية التي تعترض التنمية والإجراءات المرغوب فيها من أجل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ المحددة في العملية التحضيرية على الصعيد القطري لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا" (A/CONF.191/IPC/18). وهذه الوثيقة تمثل محاولة للتحقق من التساوق/الترباط بين برامج العمل الوطنية المتاحة وعددها ٤٢ برنامجا ومشروع برنامج العمل (العالمي) لصالح أقل البلدان نموا في العقد التالي. وفيما يتعلق بحالة

إعداد برامج العمل الوطنية، قال إن الأمانة قد تلقت ٤٢ برنامجاً، منها ١٢ برنامجاً أقرتها الحكومات و ١٢ برنامجاً سيتم إقرارها قريباً و ١٨ برنامجاً يتوقع أن يتم إقرارها في المستقبل غير البعيد. ولم يتم إعداد ثلاثة برامج عمل قطرية بسبب الحالة السياسية في البلدان المعنية، وهناك ثلاثة برامج أخرى لم توضع بعد في صيغتها النهائية بسبب القيود الإدارية والمالية. وأشار إلى أن معظم هذه البرامج يتسم بنوعية جيدة كما أن هذه البرامج جميعها متوافقة مع الوثائق الأخرى التي أعدت على المستوى القطري في سياق مبادرات أخرى. كما أن هناك توافقاً بين أهداف التنمية الوطنية وتلك الأهداف التي تنعكس في برنامج العمل العالمي. إلا أنه قد يكون من الضروري إدخال بعض التعديلات من أجل مراعاة الأولويات الإنمائية الاستراتيجية المنبثقة عن برامج العمل الوطنية لأقل البلدان نمواً. وفي الختام، قال إن أمانة المؤتمر ستواصل بذل الجهود من أجل تنقيح وتعميق الخلاصة الوافية بغية توفير مدخلات إضافية مفيدة في عملية وضع برنامج العمل العالمي في صيغته النهائية. وسيتم تقديم تقرير آخر عن حالة تعبئة المساهمات الوطنية وذلك في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية الحكومية الدولية.

٥٣ - واستفسر ممثل جمهورية ترازانيا المتحدة عما إذا كان من المطلوب تقديم برامج العمل الوطنية في وثائق مستقلة.

٥٤ - وأشار ممثل اليابان إلى إعداد برامج العمل القطرية فطلب توضيحاً بشأن طرائق مشاركة الجهات المانحة في عملية التحضير، وبشأن الحالة التي وصلت إليها الخلاصة الوافية المحدثة التي سيتم إعدادها، وبشأن المعاملة التي ستعامل بها الورقات القطرية في المؤتمر.

٥٥ - وقال نائب الأمين التنفيذي للمؤتمر إن كل ورقة قطرية ستقدم كوثيقة مستقلة في المؤتمر. وستكون هذه الورقات القطرية بمثابة مراجع لأغراض تنفيذ برنامج العمل المعتمد من قبل المؤتمر. وفيما يتعلق بإعداد البرامج القطرية، قال إن الجهات المانحة مدعوة إلى المشاركة إلى أقصى حد ممكن من خلال مختلف الآليات المنشأة في كل بلد. وستعكس الخلاصة الوافية المحدثة التغيرات التي أدخلت على البرامج القطرية ولربما تتخذ نفس شكل الخلاصة الوافية الحالية.

القراءة الرسمية الأولى لمشروع برنامج العمل (A/CONF.191/IPC/L.4)

٥٦ - جرت القراءة الرسمية الأولى لمشروع برنامج العمل في جلسات غير رسمية.

ثالثا - مسائل أخرى تتصل بالأعمال التحضيرية للمؤتمر

البند ٤ من جدول الأعمال

٥٧- قال ممثل الدانمرك إن المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا ينبغي أن يسفر عن اتخاذ تدابير ملموسة لعكس اتجاه تهميش أقل البلدان نموا. ويجب أن يقوم برنامج العمل الجديد على أساس الشراكة المنشطة بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين. ويجب أن يضع هذا البرنامج استراتيجيات تخفيف الفقر في أقل البلدان نموا في صلب البرامج الإنمائية، كما يجب أن يقوم على أساس امتلاك أقل البلدان نموا لزماد الأمور فيما يتصل بعمليات تنميتها. وفي هذا الخصوص، قال إن من الأهمية بمكان أن تكون أقل البلدان نموا ممثلة في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، وقد قررت حكومة الدانمرك أن تسهم بمبلغ قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لتمويل مشاركة تلك البلدان في الدورة الثالثة.

٥٨- وأشار الأمين التنفيذي للمؤتمر إلى حالة الأعمال التحضيرية للمؤتمر فقال إن الجلسات التي تتناول مواضيع محددة على أساس تفاعلي تشمل جلسات بشأن: الحكم السديد والسلم والاستقرار الاجتماعي، برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والقطاع الزراعي والأمن الغذائي، برئاسة منظمة الأغذية والزراعة؛ ودور الصحة، برئاسة منظمة الصحة العالمية؛ والتجارة الدولية والسلع الأساسية والخدمات، برئاسة منظمة التجارة العالمية بالاشتراك مع الأونكتاد؛ ودور الاستثمار وتنمية المشاريع، برئاسة الأونكتاد؛ وتنمية الموارد البشرية والعمالة، برئاسة منظمة العمل الدولية؛ وتنمية الهياكل الأساسية، برئاسة البنك الدولي؛ وتمويل النمو والتنمية، برئاسة البنك الدولي ولجنة المساعدة الإنمائية. كما ستكون هناك ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة بشأن الطاقة، برئاسة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ والتعليم، برئاسة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ والنقل، برئاسة الأونكتاد والبنك الدولي. وبالنسبة لكل من هذه الدورات، سيكون هناك عدد من الاجتماعات التحضيرية. وقد عقد بعض هذه الاجتماعات بالفعل، مثل الجزء الأول من اجتماع بشأن الاستثمار عقد في أوسلو، واجتماع بشأن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة عقد في جنيف، واجتماع أقليمي رفيع المستوى بشأن الملكية الفكرية عقد في لشبونة. وعقب الدورة الثانية للجنة التحضيرية، ستكون هناك سلسلة أخرى من الاجتماعات، بما في ذلك: اجتماع بشأن الطاقة يعقد في فيينا؛ واجتماع بشأن التجارة يعقد في المملكة المتحدة؛ واجتماع بشأن بناء القدرات في مجال إدماج منظور التمايز بين الجنسين في صياغة الاستراتيجيات ويعقد في كيب تاون، واجتماع بشأن السلع الأساسية يعقد في جنيف، واجتماع بشأن السياحة يعقد في لاس بالماس. ومن المحتمل جدا أن يعقد اجتماع بشأن الصحة ولربما اجتماع بشأن التعليم. وتود الأمانة أن تتأكد من أن الشراكة ستكون موجودة وبينه من بداية العملية ذاتها. ولهذا السبب سيتم إشراك وزير من أقل البلدان نموا مع

وزير من أحد البلدان المانحة ووكالة من الوكالات الرائدة في التحضير لكل اجتماع من هذه الاجتماعات. وقد وافق عدة وزراء بالفعل على المشاركة بينما يجري العمل حثيثا على الاتصال بوزراء آخرين من أجل المشاركة.

٥٩- ومن الأنشطة الموازية التي سيشهدها المؤتمر اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى للبرلمانيين واجتماع لرؤساء البلديات بشأن التعاون بين المدن، واجتماع مائدة مستديرة بشأن الهجرة واللاجئين، واجتماع مائدة مستديرة بشأن قطاع الأعمال، واجتماع مائدة مستديرة بشأن منظمي المشاريع الشباب، ومحفل للنساء منظمات المشاريع، ودورة بشأن الاقتصاد الرقمي. وستكون لهذه الاجتماعات جميعها أهمية حاسمة بالنسبة لنجاح المؤتمر بوجه عام. ومن الأمور البالغة الأهمية أيضا ما يبذل من جهود لضمان المشاركة البناءة للمنظمات غير الحكومية في المؤتمر (محفل المنظمات غير الحكومية) وفي عملياته التحضيرية.

٦٠- وفي الختام، قال إن الأمين العام للأمم المتحدة قد أشار إلى ضرورة تغيير العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. فالأمم المتحدة لا تستطيع وحدها أن تتصدى للتحدي الهائل المتمثل في القضاء على الفقر، بل يلزم أن تقوم المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والوكالات المتعددة الأطراف بالعمل مع الدول ذات السيادة من أجل إيجاد الحلول. وبهذه الروح، ينبغي للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا أن يلتزم المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية وغيرها من فعاليات المجتمع المدني بهدف إجراء حوار مثمر بين الحكومات والمجتمع المدني.

٦١- وقال ممثل بلجيكا إن بلده الذي يعمل بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الأوروبية يتحمل على نحو واضح مسؤوليات محددة فيما يتعلق بالمؤتمر. وهو سيعمل على تيسير إمكانية وصول جميع المشاركين إلى المؤتمر، بما في ذلك فعاليات المجتمع المدني والصحافة. ويجري العمل على وضع جميع الترتيبات لعقد المؤتمر، بما في ذلك معالجة مسائل النقل والإقامة. وسيتم تنظيم حملة صحفية بالتعاون مع أمانة المؤتمر بهدف استرعاء الاهتمام إلى المؤتمر وإشاعة الوعي بمشاكل أقل البلدان نموا. ومما يرجى أن يتمكن المؤتمر من إيجاد حلول ملموسة تبعث على الأمل. ولذلك فإن الدول الأعضاء تشجع على المشاركة على أرفع مستوى.

٦٢- وقال ممثل الجماعة الأوروبية إن هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها الاتحاد الأوروبي، بصفته هذه، باستضافة مؤتمر من مؤتمرات الأمم المتحدة، وإن في هذا دلالة قوية على التزام الاتحاد الأوروبي بقضية أقل البلدان نموا. وأشار إلى أن لجميع أقل البلدان نموا تقريبا سفارات في بروكسل التي توجد فيها أيضا أمانة مجموعة البلدان الأفريقية وبلدان منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ. وهذا يعني أنه يتم إطلاع أقل البلدان نموا بصورة مستمرة على الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، قال إن التسهيلات والخبرات التنظيمية المتوفرة لدى الاتحاد الأوروبي تكفل أن تكون الترتيبات الخاصة بعقد المؤتمر مرضية. ويوجد لدى الاتحاد الأوروبي ٨٠٠ من الصحفيين المعتمدين، مما يتيح الإعلان عن رغبة جميع البلدان المتقدمة والنامية في مساعدة أقل البلدان نموا. وما برح الاتحاد

الأوروبي يساهم في إعداد البرامج القطرية، كما أنه يولي أولوية عالية للعمل مع المنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدة الإنمائية.

٦٣- وقال ممثل بوركينا فاسو إنه من المهم القيام في أقرب وقت ممكن بتعيين أقل البلدان نموا التي ستترأس الجلسات التي ستبحث فيها مواضيع محددة وأن يتم إعلام هذه البلدان بما هو مطلوب منها.

٦٤- وقال ممثل أنغولا إنه ينبغي توضيح الطرائق الخاصة باجتماع رؤساء البلديات المعني بالتعاون بين المدن.

٦٥- وقال ممثل غينيا إن أقل البلدان نموا ينبغي أن تظل على علم تام بجميع الاجتماعات التحضيرية.

٦٦- وقال ممثل بنن إنه من المهم إعطاء صورة واضحة عن مستوى تمثيل البلدان في المؤتمر.

٦٧- وقال ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، يؤيده في ذلك ممثل هايتي، إنه سيكون من المناسب توجيه دعوات رسمية إلى رؤساء الدول والوزراء.

٦٨- وقال ممثل نيبال إنه ينبغي توضيح الترتيبات الخاصة بعقد اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بمواضيع محددة، ولا سيما فيما يخص المشاركة في هذه الاجتماعات ورئاستها.

٦٩- وقال ممثل زامبيا إنه ينبغي توضيح الآليات الخاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمر.

٧٠- وقال ممثل جيبوتي إنه ينبغي توضيح المعايير الخاصة باعتماد المنظمات غير الحكومية.

٧١- وقال الأمين التنفيذي للمؤتمر إنه فيما يتعلق باجتماع رؤساء البلديات، ينبغي للبلدان التي لم يتم بعد الاتصال بها في هذا الخصوص أن تخطر الأمانة بذلك. وفيما يتصل بالمعلومات عن الاجتماعات التحضيرية، قال إنه سيتم في الأيام القادمة إنشاء نظام معلومات إلكتروني. وبالنسبة لمسألة مستوى التمثيل في المؤتمر، أشار إلى أن عددا من رؤساء الدول والوزراء قد أكدوا بالفعل مشاركتهم، وأن الأمر يعود إلى البلدان نفسها لكي تحدد مستوى تمثيلها في المؤتمر. وبخصوص اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بمواضيع محددة، أوضح أن المشاركة ستكون مفتوحة وأن اختيار رؤساء هذه الاجتماعات يتوقف على البلدان المعنية بصفة خاصة وعلى حضور الوزراء وأن الهدف من تسمية الوزراء هو ضمان تمثيل مجموعة واسعة من أقل البلدان نموا.

٧٢- وقال الرئيس إن أقل البلدان نموا تشجع على المشاركة على أرفع مستوى ممكن.

٧٣- وقال ممثل بلجيكا إن الأمم المتحدة والبلد المضيف سيكونان ممثلين على أرفع مستوى في الاحتفال الافتتاحي ولكن مستوى تمثيل مختلف الوفود يحتمل أن يتفاوت خلال الأسبوع. ومن السبل التي يمكن بها تحديد المستوى المحتمل للمشاركة ما يتمثل في السابقتين اللتين أرساهما المؤتمران السابقان. وفيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية. قال إن المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأونكتاد ستكون مؤهلة للحضور، إلى جانب المنظمات غير الحكومية التي وافقت عليها اللجنة التحضيرية تحديدا وعلى أساس مخصص لحضور المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وسيكون هناك بعض التمويل المتاح ربما لممثلين اثنين أو ثلاثة ممثلين للمنظمات غير الحكومية من أقل البلدان نموا.

٧٤- وقال ممثل الجماعة الأوروبية إنه فيما يتعلق بحجم الوفود، ستخصص لكل وفد ثلاثة مقاعد في قاعات الاجتماعات.

رابعا - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية

الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر (البند ٣ من جدول الأعمال)

القراءة الرسمية الأولى لمشروع برنامج العمل (A/CONF.191/IPC/L.4)

٧٥- قررت اللجنة التحضيرية، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، أن من المستصوب إجراء مفاوضات قبل انعقاد دورتها الثالثة من أجل إحراز تقدم في وضع مشروع برنامج العمل في صيغته النهائية، على أن تستند هذه المفاوضات إلى نص مركب كامل يراعي جميع التعديلات المقترحة. وينبغي تقديم التعديلات التي يقترح إدخالها على مشروع برنامج العمل في أقرب وقت ممكن ولكن في موعد لا يتجاوز ١ آذار/مارس. وستعقد المفاوضات التي ستجرى بين الدورتين في نيويورك في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١ بشرط توفر نص مركب كامل. وستكون المفاوضات في الفترة الفاصلة بين الدورتين موضوعا لإخطار رسمي وسيكون الغرض منها، كما في حالة الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، التفاوض حول مشروع برنامج العمل.

٧٦- وقد أبلغت الأمانة اللجنة التحضيرية بأن الآثار المالية التي ستترتب على المفاوضات التي ستجرى في الفترة الفاصلة بين الدورتين ستكون محدودة لأن المفاوضات ستعقد قبيل عقد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية وبالتالي فلن تكون هناك أية تكاليف إضافية غير تلك المتصلة ببذل الإقامة اليومي.

مسائل أخرى تتصل بالأعمال التحضيرية للمؤتمر (البند ٤ من جدول الأعمال)

مشاركة فعاليات المجتمع المدني في المؤتمر

٧٧- اعتمدت اللجنة التحضيرية، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، مشروع مقرر مقدم من المكتب (A/CONF.191/IPC/L.6)، بصيغته المعدلة شفويا. (وللاطلاع على نص المقرر، انظر المرفق الأول أدناه).

٧٨- كما وافقت اللجنة التحضيرية، رهنا بإجراء مشاورات، على قائمة فعاليات المجتمع المدني التي تقدمت بطلبات للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وعمليته التحضيرية كما ترد في الوثيقة A/CONF.191/IPC/CRP.5. وقد حدد تاريخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ موعداً نهائياً لتلقي أية اعتراضات على مشاركة فعاليات المجتمع المدني المدرجة في القائمة.

خامسا - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٧٩- افتتح رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية الدورة الثانية للجنة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٨٠- أقرت اللجنة التحضيرية، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، مشروع جدول أعمالها المؤقت (A/CONF.191/IPC/17 و Add.1). وبالتالي فقد كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢- التقرير المرحلي المقدم من رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية
- ٣- الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر
(أ) تقرير عن التحضيرات القطرية الوطنية؛
(ب) القراءة الرسمية الأولى لمشروع برنامج العمل (A/CONF.191/IPC/L.4)
- ٤- مسائل أخرى تتصل بالأعمال التحضيرية للمؤتمر
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية عن دورتها الثانية.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٨١- انتخبت اللجنة التحضيرية، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، السيد سورين دوميترو دوكارو (رومانيا) نائبا لرئيس اللجنة، فاكتمل بذلك تشكيل المكتب.

دال - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية عن دورتها الثانية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٨٢- اعتمدت اللجنة التحضيرية، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، مشروع تقريرها (A/CONF.191/L.5 و Add.1 و Add.2) وأذنت للمقرر بأن يستكمل التقرير على ضوء مداولات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

مقرر بشأن اعتماد الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني

إن اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، في دورتها الثانية،

تقرر أن تمدد حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١ المهلة المحددة لاعتماد الأطراف الفاعلة المهمة في المجتمع المدني، المشار إليها في الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٥، وتطلب إلى الأمين العام للمؤتمر أن يقدم قائمة بالأطراف الفاعلة المهمة في المجتمع المدني التي التزمت بالمهلة المحددة الممددة لكي تتخذ اللجنة قراراً بشأنها في دورتها الثالثة.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الدورة خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	بوتان
إثيوبيا	بوتسوانا
الأرجنتين	بور كينا فاصو
الأردن	بوروندي
إسبانيا	البوسنة والهرسك
أستراليا	بوليفيا
ألمانيا	بيرو
أندورا	تايلند
إندونيسيا	تركيا
أنغولا	تشاد
أوغندا	توغو
أوكرانيا	الجزائر
إيران (جمهورية-الإسلامية)	جزر سليمان
آيرلندا	جزر القمر
إيطاليا	الجمهورية العربية الليبية
باكستان	جمهورية أفريقيا الوسطى
البرازيل	الجمهورية التشيكية
البرتغال	جمهورية تنزانيا المتحدة
بلجيكا	الجمهورية الدومينيكية
بنغلاديش	جمهورية كوريا
بنن	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

* للإطلاع على قائمة المشتركين، انظر A/CONF.191/INF.1.

غينيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
غينيا الاستوائية	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
فانواتو	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
فرنسا	جمهورية مولدوفا
الفلبين	جنوب أفريقيا
فنلندا	جورجيا
فيجي	جيبوتي
قبرص	الدانمرك
قيرغيزستان	الرأس الأخضر
كازاخستان	رواندا
الكاميرون	رومانيا
الكرسي الرسولي	زامبيا
كرواتيا	ساموا
كمبوديا	سان تومي وبرينسيبي
كندا	سلوفاكيا
كوبا	سنغافورة
كوت ديفوار	السنغال
كوستاريكا	السودان
الكونغو	سورينام
لاتفيا	السويد
لكسمبرغ	سويسرا
ليتوانيا	سيراليون
ليسوتو	شيلي
مالطة	الصومال
مالي	الصين
مدغشقر	العراق
مصر	غامبيا
المغرب	غانا
المكسيك	غيانا

النيجر	ملاوي
نيجيريا	ملديف
نيوزيلندا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
هايتي	منغوليا
الهند	موريتانيا
هنغاريا	موريشيوس
هولندا	موزامبيق
الولايات المتحدة الأمريكية	ميانمار
اليابان	ناميبيا
اليمن	ناورو
يوغوسلافيا	النرويج
اليونان	النمسا
	نيبال

٢- وكان المراقبان التاليان ممثلين في الدورة:

فلسطين

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

٣- وكانت هيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في الدورة:

- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- منظمة الطيران المدني الدولية
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- منظمة العمل الدولية
- صندوق النقد الدولي
- الاتحاد الدولي للاتصالات
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- الاتحاد البريدي العالمي
- البنك الدولي
- منظمة الصحة العالمية
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
- منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

- مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
- اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية
- تحالف منتجي الكاكاو
- الصندوق المشترك للسلع الأساسية
- الجماعة الأوروبية
- الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا
- المنظمة الدولية للهجرة
- المنظمة الدولية للفرانكوفونية
- منظمة الوحدة الأفريقية
- منظمة المؤتمر الإسلامي

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

- هيئة المعونة العملية
جمعية العمل على توفير الخدمات الاجتماعية المتكاملة للتنمية الريفية والقبلية
المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والتنمية
تحالف المواطنين من أجل العدالة الاقتصادية
التجمع من أجل البحوث في مجالات البيئة والإدارة الحضرية والمستوطنات البشرية
منظمة المجتمعات المحلية والحراجه والتنمية الاجتماعية
هيئة التضامن للنساء الأفريقيات
أمانة المحفل
هيئة الفرانسييسكان الدولية
رابطة بونخارست للشباب الحر
منظمة حسن الجوار الدولية
معهد السياسات الزراعية والتجارية
غرفة التجارة الدولية
الاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات
الاتحاد الدولي للمستوطنات والأحياء السكنية
المعهد الدولي لحقوق الإنسان والبيئة والتنمية
الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية - الاتحاد العالمي لصون الطبيعة
الاتحاد اللوثيري العالمي
الاتحاد الوطني لمنظمات الشبيبة في بنغلاديش
المنظمة الهولندية للتنمية الدولية
شبكة دور المرأة في التنمية - أوروبا
المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية
منظمة العواصم والمدن الإسلامية
منظمة أوكسفام الدولية
منظمة باكس كريستي الدولية
اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل
عقد الشعوب للتعليم في مجال حقوق الإنسان

الرابطة الدولية لأخوات المحبة
اللجنة الوطنية السودانية المعنية بالممارسات التقليدية الضارة
لجنة الاتصال للمنظمات غير الحكومية الإنمائية لدى الاتحاد الأوروبي
الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة
حركة التنمية العالمية - المملكة المتحدة
المؤتمر الإسلامي العالمي
الصندوق العالمي لحماية الطبيعة
جمعية الشابات المسيحية العالمية
